الأمم المتحدة S/2012/773

مجلس الأمن

Distr.: General
17 October 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام النصف السنوي السادس عشر المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولاً – معلومات أساسية

١ – هذا التقرير هو التقرير النصف السنوي السادس عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويستعرض التقرير ويقيّم عملية تنفيذ القرار منذ تقريري الأخير الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/244). ويشير إلى عدم إحراز مزيد من التقدم الملموس في تطبيق الأحكام الرئيسية من القرار، ويسلط الضوء على أمور مثيرة للقلق لا تزال تهدد سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وذلك رغم انتهاج الرئيس ميشال سليمان ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي، سياسة حذرة تنأى بلبنان عن الأزمة السورية، وتسعى إلى استئناف الحوار الوطني.

٢ – وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، زاد تأثير الاضطرابات المحتدمة في الجمهورية العربية السورية على لبنان، مما زاد من حدة الاستقطاب السياسي والقلق من أن تكون للقلاقل التي تشهدها سوريا تداعيات سلبية على استقرار لبنان. فقد ارتفع كثيرا عدد حوادث إطلاق النار عبر الحدود، وعمليات التوغل والاختطاف وتهريب الأسلحة عبر الحدود اللبنانية السورية. واشتدت كثافة انتهاكات الجيش السوري لسيادة لبنان، بما في ذلك عمليات القصف المتقطع انطلاقاً من سوريا. وتسببت هذه الحوادث في وقوع خسائر في الأرواح وإصابات وأضرار في الممتلكات بلبنان.

٣ – وقد طرحت الأزمة في الجمهورية العربية السورية تحديات جديدة في وجه أمن الدولة اللبنانية وسلطتها. وعلى وجه الخصوص، ازدادت حدة التوترات الداخلية في أنحاء لبنان بشكل كبير بين مجموعات تتباين مواقفها من الأزمة السورية، مما أدى إلى وقوع اشتباكات مسلحة أسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح وإصابات في شمال لبنان.

251012 251012 12-55475 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبالإضافة إلى ذلك، ما برح لبنان يستضيف عددا كبيرا من المواطنين السوريين الفارين من أعمال العنف في بلادهم، وكذلك من اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا مقيمين في سوريا.

٤ - وفي ٥ تموز/يوليه، تعرض بطرس حرب، وهو عضو معارض في البرلمان، لمحاولة اغتيال في المبنى الذي يوجد به مكتبه في بيروت. وهذا الحادث هو الثاني من نوعه هذا العام بعد محاولة اغتيال قائد القوات اللبنانية سمير جعجع بالقرب من مقر إقامته في آذار/مارس.

٥ - وفي ٩ آب/أغسطس، أوقفت السلطات اللبنانية ميشال سماحة، الوزير والعضو السابق في البرلمان لاتهامه بالضلوع في عملية تهريب متفجرات من الجمهورية العربية السورية، يُزعم أنها جزء من مؤامرة تُحاك ضد أهداف في لبنان، وذلك بهدف إثارة صراعات مذهبية. كما أدخلت محكمة عسكرية لبنانية اللواء السوري علي مملوك والعقيد علي عدنان ضمن المشتبه فيهم في نفس القضية بتهمة التآمر لاغتيال شخصيات سياسية ودينية في البلد والتخطيط لتنفيذ هجمات إرهابية. وفي الآونة الأخيرة، كانت المحكمة العسكرية تقوم بفحص أدلة يزعم فيها أن مستشارة رئيس الجمهورية العربية السورية، بثينة شعبان، كان لها ضلع في القضية أيضا. وعمّق انحياز سماحة العلني لمواقف حكومة الجمهورية العربية السورية الشواغل المتعلقة بمحاولات توريط لبنان في الأحداث الإقليمية.

٦ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، صرح رئيس الحرس الثوري الإيراني، علي جعفري، علناً أن عناصر من القوات الخاصة المسماة ''فيلق القدس'' كانوا موجودين في لبنان كمستشارين. وطلب الرئيس وحكومة لبنان توضيحاً فورياً من حكومة جمهورية إيران الإسلامية. وبعد ذلك بوقت قصير، نفت وزارة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية التصريح المنسوب إلى رئيس الحرس الثوري الإيراني.

٧ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أكد الأمين العام لحزب الله علناً أن حزبه قد أطلق طائرة بلا طيار إيرانية الصنع، تم تجميعها في لبنان، تجاه إسرائيل في مهمة استطلاع. وقد أسقطها سلاح الجو الإسرائيلي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر في جنوب إسرائيل.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٨ - منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم تنفيذ عدة أحكام منه على النحو المبين في تقاريري السابقة. فقد جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية بطريقة حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وعتادها العسكري من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقامت لبنان وسوريا علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

٩ - وظل الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي يؤكدان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، احترام لبنان لجميع قرارات الأمم المتحدة. بيد أن الأزمة المتفاقمة في الجمهورية العربية السورية زادت من تعطيل عمليات لا غنى عنها لتنفيذ هذا القرار وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان. وإضافة إلى ذلك، زادت تلك الأزمة من حدة التوترات السياسية في البلد.

١٠ - ولم يجر بعدُ ترسيم الحدود السورية اللبنانية الذي حث مجلس الأمن بقوة على القيام به في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، فإن وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية وأنشطتها لا يزالان يشكّلان تهديداً لاستقرار البلد والمنطقة، ويبرزان الحاجة إلى قيام الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني بزيادة جهودهما كي يكون امتلاك الأسلحة واستخدام القوة حكراً بصفة مطلقة لهما في جميع أنحاء لبنان.

١١ - وقد ظللتُ، أنا وممثلي، على اتصال منتظم بجميع الأطراف في لبنان على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك بالقادة الإقليميين والدوليين المعنيين. فقد التقيت رئيس الوزراء ميقاتي في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأكدتُ من جديد في هذه المناسبة التزام الأمم المتحدة الثابت إزاء استقرار لبنان وأمنه في هذه الأوقات الصعبة التي يعيشها البلد، بالإضافة إلى ضرورة أن يواصل لبنان بذل جهوده حتى يفي بجميع التزاماته الدولية، ولا سيما الالتزامات التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

١٢ - يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى توطيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي في جميع أرجاء البلد تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومته، بما ينسجم واتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩ الذي التزمت به كل الأطراف السياسية في لبنان. وقد ظل هذا الهدف يتصدر الأولويات في المساعي التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١٣ - وقد حث مجلس الأمن بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة لطلب حكومة لبنان ترسيم الحدود المشتركة بينهما. وظللتُ أدعو سوريا ولبنان إلى ترسيم الحدود المشتركة بينهما بأكملها. بيد أنه في ظل الاضطرابات في سوريا المجاورة، لم يتخذ كلا الطرفين أي خطوات ملموسة، أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، لترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان وسوريا.

١٤ - وأشير إلى أن ترسيم حدود لبنان وتعليمها ما برحا يشكلان أحد العناصر الأساسية لضمان سيادة البلد وسلامة أراضيه. بل يشكل هذا الأمر أيضاً خطوة أساسية تتيح السيطرة السليمة على الحدود. كما أن الحالة الأمنية المعقدة على طول الحدود السورية اللبنانية في ظل الظروف الراهنة تزيد من تأكيد أهمية تعليم الحدود. وبما أن المسؤولين السوريين يشكون الآن من تهريب الأسلحة من لبنان إلى قوى المعارضة السورية، فإن تعليم الحدود يصبح أشد إلحاحاً. ومع التسليم بالطابع الثنائي لمسألة ترسيم الحدود، يظل إحراز تقدم في هذا الشأن التزاماً يقع على عاتق البلدين بموجب القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) وهو التزام مستمد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت بشكل كبير حوادث قصف وعمليات توغل قامت بها قوات الحكومة السورية، واستهدفت بعضها قرى لبنانية تقع على الحدود. فمن ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تم الإبلاغ عن ٧ حوادث قصف في شمال لبنان، مقابل ٣١ حادث في شهر تموز/يوليه فقط. وقد أدت هذه الحوادث إلى وقوع إصابات في صفوف اللبنانيين مما دفع حكومة لبنان، بقرار توصل إليه مجلس الوزراء في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، إلى زيادة نشر الجيش اللبناني على الحدود الشمالية. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، وللمرة الأولى، أصابت صواريخ أطلقتها طائرات حربية سورية منطقة نائية تقع على مشارف بلدة عرسال اللبنانية. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أفاد الجيش اللبناني عن وقوع حوادث في منطقة البقاع الشرقي ضلع فيها أفراد من صفوفه وعناصر مسلحة من المعارضة السورية. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وذكر الجيش اللبناني أنه لن يسمح لأي طرف باستخدام الأراضي اللبنانية لغرض الزج بلبنان في الأحداث الجارية في البلدان المجاورة، وجدد عزمه على الدفاع عن الأراضي اللبنانية ومواجهة أي انتهاك، بغض النظر عن الطرف المسؤول عن ذلك.

١٦ - وحتى منتصف تموز/يوليه، كان لبنان يشتكي من هذه الانتهاكات والحوادث السورية بطريقة متكتمة عبر القنوات العسكرية فقط. وفي ٢٣ تموز/يوليه، وبناءً على طلب من الرئيس سليمان، احتج لبنان على هذه الانتهاكات على المستوى السياسي لأول مرة عبر القنوات الدبلوماسية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أوعز رئيس الوزراء ميقاتي إلى سفير لبنان لدى الجمهورية العربية السورية بتقديم احتجاج على عمليات القصف التي يقوم بها الجيش السوري على طول الحدود وعبرها. وأعرب لي رئيس وزراء لبنان عن عزمه حماية لبنان من هذه الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. وحث الرئيس سليمان في تعليقات علنية مؤخراً، كلاً من السلطات والمعارضة السوريتين على تجنب العبور إلى الأراضي اللبنانية وقصف المناطق الحدودية. وقد أعربت عن استيائي الشديد لهذه الانتهاكات الجسيمة لسلامة

أراضي لبنان وللخسائر في الأرواح. ودعوت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه وفقاً لقرارات مجلس الأمن. كما أعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تلك الحوادث المتكررة في بيان صحفي صدر في ١٨ تموز/يوليه. ولا يزال الوضع على الحدود الشمالية للبنان يتسم بالتوتر، مما يؤكد ضرورة التحلي باليقظة المستمرة على الصعيد الدولي تحسبا لاحتمال زيادة اتساع تداعيات الأزمة في سوريا.

١٧ - ويظل استمرار قوات الدفاع الإسرائيلية في احتلال جزء من قرية الغجر والمنطقة المجاورة الواقعة شمال الخط الأزرق، انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد واصلتُ أنا وممثليّ العمل بصورة وثيقة مع كلا الطرفين بهدف تيسير انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة تنفيذاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٨ - ولم يُسجل أي تقدم سواء فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم ترد الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل فيما يتعلق بالتحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٩ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خروقاته شبه اليومية للمجال الجوي اللبناني، وكان ذلك بصفة رئيسية باستخدام الطائرات من دون طيار وأيضاً بواسطة الطائرات المقاتلة. ويشكل تحليق هذه الطائرات في المجال الجوي اللبناني انتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). واحتجت حكومة لبنان مراراً وتكراراً على هذه الانتهاكات. وقد قمت بشجب تلك الانتهاكات، وطالبت بوقفها فوراً. وتزعم السلطات الإسرائيلية بدورها أن هذا التحليق يُجرى لأسباب أمنية.

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

٢٠ - أكدت الحكومة اللبنانية للأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويؤدي الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي دورا حاسما في تنفيذ هذا الالتزام في ظل ظروف أمنية صعبة. غير أن قدرة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها بالكامل على جميع أراضيها تظل خاضعة لقيود وعراقيل، مما يؤكد ضرورة استمرار الدعم الدولي للحكومة اللبنانية والجيش اللبناني.

٢١ - وظل لبنان، خلال الأشهر الستة الماضية، يواجه تحديات جسيمة لأمنه واستقراره الداخليين ترتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالأزمة في الجمهورية العربية السورية. وأبرزت

سلسلة من الحوادث الأمنية مرة أخرى ما تشكله الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة وانتشار الأسلحة من تهديد لأمن لبنان.

٢٢ - ومنذ أيار/مايو من هذا العام، كان يندلع قتال عنيف متقطع في طرابلس بين حي باب التبانة ذي الغالبية السنية وحي جبل محسن ذي الغالبية العلوية وكان هذا القتال يستمر عدة أيام في كل مرة يندلع فيها. واشتمل القتال على استخدام الأسلحة الثقيلة وأدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى. وأدى انتشار الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في المنطقة إلى احتواء القتال، ولكن الوضع لا يزال هشاً. وصادر الجيش اللبناني أيضا بنادق وذخيرة وأسلحة ثقيلة في المنطقة.

٢٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس، اختطفت عشيرة شيعية عشرات المواطنين السوريين ومواطنا تركيا في بيروت ردا على اختطاف أفراد من عائلتهم في الجمهورية العربية السورية في مطلع ذلك الأسبوع. وقد أدانت حكومة لبنان هذه التطورات ودعت جميع الأطراف إلى ضبط النفس وأنشأت لجنة أمنية تُعنى بمتابعة تلك الأحداث. ولقد أدنتُ بشدة أعمال الخطف وأخذ الرهائن الانتقامي في الجمهورية العربية السورية ولبنان، ودعوت إلى الإفراج فورا عن جميع الأشخاص المحتجزين دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة وفي انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، حرر الجيش اللبناني آخر الرهائن الذين اختُطفوا في ١٥ آب/أغسطس، بينما أخلي سبيل أربعة سوريين ومواطن تركي في عملية نُفذت في جنوب لبنان في ٨ أيلول/سبتمبر، ألقت القوات الحكومية في أثنائها القبض على عدة أشخاص لهم صلة بعملية الاختطاف تلك. وبعد أن تم في ٢٥ أيلول/سبتمبر إطلاق سراح أحد الحجّاج اللبنانيين الذين اختُطفوا في سوريا في أيار/مايو، لا يزال تسعة رهائن قيد الأسر.

٢٤ - أما الرأي العام اللبناني، فهو منقسم انقساما عميقا إزاء الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية. فقد وقعت حوادث أمنية وتظاهرات واحتجاجات في بيروت وصيدا وفي منطقة عكار على وجه الخصوص - كان بعضها عنيفا والآخر سلميا - أبرزت وجود توترات مذهبية أو تحد لسلطة الدولة، على سبيل المثال من خلال قطع حركة المرور على الطرق الرئيسية وحرق إطارات السيارات وإطلاق النار في الهواء.

٢٥ - وتدل الحوادث المذكورة أعلاه مجتمعة على استمرار التهديدات الأمنية التي يتعرض لها البلد وانتشار الأسلحة التي تحتفظ بها جهات ليست دولا. وتذكّر أيضا بأن على السلطات اللبنانية أن تفعل المزيد لفرض القانون والنظام في جميع أنحاء البلد. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، وافق مجلس الوزراء على خطة واسعة النطاق ومتوسطة الأجل بميزانية قدرها

١,٦ بليون دولار، ترمي إلى زيادة طاقة الجيش اللبناني وقدرته، بما يشمل إدارة أمن الحدود. وذكرت السلطات اللبنانية أنها ستلتمس المساعدة من الأمم المتحدة والجهات المانحة لدعم هذه الخطة في إطار تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولقد رحبت بقرار الحكومة.

٢٦ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تتسم بالهدوء والاستقرار المشوبين بالحذر. وبينما نشر الجيش اللبناني بعض القوات من جنوبي قطاع نهر الليطاني لتعزيز جهوده المبذولة على طول الحدود الشمالية الشرقية، زادت اليونيفيل أنشطتها العملياتية في المنطقة. وأكد الجيش اللبناني للأمم المتحدة أن هذا التدبير هو تدبير مؤقت وأن تلك القوات سيتم إعادتها إلى الجنوب حالما تسمح الحالة بذلك. وفي بعض المناسبات، واجهت اليونيفيل بعض القيود على حرية حركتها في منطقة عملياتها، مما عرض للخطر في بعض الحالات سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأمنهم. وحرية حركة اليونيفيل وأمن موظفيها وسلامتهم جزء لا يتجزأ من التنفيذ الفعّال لولاية القوة. ولقد أدنتُ تلك القيود التي فُرضت على حرية حركة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. فحكومة لبنان هي المسؤولة في المقام الأول عن ضمان أمن اليونيفيل وحرية حركتها في منطقة عملياتها. وسوف أطلع مجلس الأمن على تفاصيل أوفى عن هذه المسائل في تقريري المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٧ - وترد باستمرار أنباء عن وقوع حوادث إطلاق نار وانفجارات داخل - وحول - مرافق شبه عسكرية في شرق وادي البقاع تخص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة اللذين يوجد مقرهما في دمشق، مما يؤكد أن عمليات تدريب شبه عسكرية تجري في هذه المرافق. ويزيد الوجود الدائم لهذه القواعد على الحدود السورية اللبنانية من سهولة التسلل عبر أجزاء من الحدود البرية، ويشكل تحدياً لسيطرة قوات الأمن اللبنانية على الحدود. ويزيد أيضا من صعوبة ترسيم الحدود.

٢٨ - وفيما يتعلق بحدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية، لا تزال ترد أنباء تفيد بحدوث تهريب للأسلحة في كلا الاتجاهين. وقد أعربت عدة دول أعضاء عن قلقها البالغ إزاء النقل غير القانوني للأسلحة عبر الحدود البرية. وخلال الأشهر الأخيرة، نجح الجيش اللبناني عدة مرات في اعتراض سبيل شحنات أسلحة كانت متجّهة فيما يبدو إلى سوريا. وفي الوقت نفسه، كان الرئيس سليمان والجيش اللبناني واضحين تماما في نفي الإشارات إلى اتساع نطاق - وكبر حجم - الاتّجار بالأسلحة في اتجاه سوريا. إلا أن السلطات اللبنانية أشارت إلى أن الحدود البرية بين لبنان والجمهورية العربية السورية وإن كانت مراقبتها لا تزال أمرا صعبا، فإن الجيش اللبناني منتشر ويسعى إلى تشديد المراقبة على امتدادها بأقصى

جهد ممكن عن طريق زيادة عدد الدوريات ومهام المراقبة. وإنني آخذ هذه الأنباء بأقصى قدر من الجدية، ولكن الأمم المتحدة لا تملك الوسائل التي تتيح لها التحقق من صحتها على نحو مستقل. ولقد أعربتُ مرارا لقيادتي البلدين عن قلقي البالغ إزاء تهريب الأسلحة في كلا الاتجاهين عبر الحدود السورية اللبنانية، مما يشكل خطرا على كليهما.

٢٩ - إن ادعاءات الاتّجار بالأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية الحوادث المتكررة على طول الحدود التي تسببت في وفاة وإصابة مدنيين، تؤكد على الحاجة الملحة إلى تحسين إدارة الحدود البرية اللبنانية ومراقبتها. وهو أمر ضروري أيضا من أجل منع الجماعات المسلحة والميليشيات في لبنان من توسيع نطاق ترسانة أسلحتها التي تشكل تهديدا للسلام على الصعيدين الداخلي والإقليمي. فرغم الالتزام الذي أعربت عنه حكومة لبنان باعتماد استراتيجية وطنية شاملة لإدارة الحدود، لم يُحرز تقدم ملموس يُذكر في هذا الشأن في هذه المرحلة. وفي الوقت نفسه، لا يزال من واجب جميع الدول، بمقتضى قرارات مجلس الأمن، اتخاذ التدابير اللازمة لمنع نقل الأسلحة إلى الجماعات الخارجة عن سيطرة حكومة لبنان.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٠ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتفكيكها. ولم ينفذ بعد هذا البند الرئيسي المتبقي من أحكام القرار. وهو لا يعدو أن يكون انعكاسا وإعادة تأكيد لقرار أجمع اللبنانيون على الالتزام به في اتفاق الطائف المبرم في أعقاب الحرب الأهلية. وقد أدى هذا الاتفاق، في ذلك الوقت، إلى تخلي جميع الميليشيات اللبنانية - باستثناء حزب الله - عن أسلحتها. ويجب على الجميع الحفاظ على هذا الاتفاق وتنفيذه من أجل تفادي شبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين.

٣١ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن هناك عدة جماعات، من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان، تمتلك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن العنصر العسكري لدى حزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلحا في البلد، إذ تكاد قدراته تضاهي قدرات جيش نظامي. واحتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح يشكل تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الجماعات الفلسطينية المسلحة تعمل في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٣٢ - ولقد أعربت مرارا للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي يشكلها استمرار وجود هذه المليشيات على استقرار البلد والمنطقة. وقد حثثتهم على معالجة هذه

المسألة دون مزيد من التأخير، إذ إن ذلك التزام يقع على عاتقهم بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع ذلك، تعترف قيادة حزب الله باحتفاظها بترسانة عسكرية ضخمة مستقلة عن ترسانة الدولة، مدعية بأنها لأغراض دفاعية ضد إسرائيل. وفي تصريحات علنية، ذكرت قيادة حزب الله أنها رفعت قوام قدراتها العسكرية وأنها ستسعى إلى مواصلة ذلك. وهذا في تحد سافر للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). كذلك اعترف الأمين العام لحزب الله، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بأن الميليشيا التابعة له أطلقت طائرة بدون طيار باتجاه إسرائيل اعترضها السلاح الجوي الإسرائيلي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وحزب الله هو أيضا حزب سياسي لبناني. ويقول مسؤولون إسرائيليون إن إسرائيل، في ضوء مشاركة حزب الله في الحكومة اللبنانية، ستنظر في الرد ضد الدولة اللبنانية على أي هجوم يشنه حزب الله عليها.

٣٣ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، لقي ثلاثة على الأقل من مقاتلي حزب الله حتفهم وجُرح عدة أشخاص آخرين نتيجة انفجار مستودع ذخيرة في بلدة النبي شيت الكائنة في سهل البقاع. وبعد الانفجار مباشرة، طوّق مقاتلو حزب الله المنطقة. وكان هذا الحادث تذكيرا صارخا بالخطر الذي ينطوي عليه وجود ذخيرة في حوزة جهات ليست دولا، ولا سيما في مناطق مكتظة بالسكان. وقد كرر أعضاء المعارضة اللبنانية، في أعقاب هذا الحادث، نداءهم بالحاجة الملحة إلى حل مسألة أسلحة حزب الله.

٣٤ - وفي الأشهر الأخيرة، كانت هناك تقارير موثوقة تشير إلى مشاركة حزب الله وقوى سياسية لبنانية أخرى في دعم طرفي النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وأثارت دول أعضاء مع القلق المسألة معي، ولا سيما بعد صدور تقارير مؤخرا عن مصرع مقاتلين من حزب الله شاركوا في القتال ضد عناصر مسلحة من المعارضة السورية. وهذه الأنشطة القتالية لحزب الله في سوريا تُنافي وتقوض سياسة النأي بالنفس التي تعتمدها حكومة لبنان، التي يشارك حزب الله كطرف في تركيبتها الائتلافية.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتحقق مرة أخرى أي تقدم ملموس نحو حل ونزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية على النحو المطلوب في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وإني أذكر بأنه منذ اتخاذ ذلك القرار في عام ٢٠٠٤، وباستثناء الحوار الوطني لعام ٢٠٠٦ الذي اتُّخذت فيه بعض القرارات الأولية التي تتعلق بهذه المسألة ولكنها لم تُنفذ قط، لم تُتخذ أي خطوات ملموسة لمعالجة هذه القضية الحاسمة التي تقع في قلب سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ومع ذلك، فقد جاهر عدد من الجماعات والأفراد اللبنانيين بمعارضتهم احتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، لكونه، في نظرهم، عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في البلد وأمرا مناقضا للديمقراطية، إذ ينظر الكثير من اللبنانيين إلى استمرار وجود

هذه الأسلحة على أنه وسيلة تهديد ضمنية تُستخدم داخل لبنان لأسباب سياسية، واضعين في الأذهان بصورة خاصة أحداث العنف التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٣٦ - ولطالما أيدت الحوار الوطني، وهو عملية سياسية يتولى اللبنانيون زمامها، باعتباره الطريقة المثلى لمعالجة مسألة الأسلحة وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في خلو لبنان من الأسلحة أو القوات المسلحة غير أسلحة وقوات الدولة اللبنانية. وهذه هي العملية التي التزم القادة اللبنانيون بها في عام ٢٠٠٨. وقد نجح الرئيس سليمان في ١١ حزيران/يونيه في إعادة عقد الحوار الوطني الذي كان توقف منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وحضر الاجتماع العديد من قادة البلد من مختلف الانتماءات السياسية، والذين يمثلون الحركتين السياسيتين ٨ آذار/مارس و ١٤ آذار/مارس على السواء. ولم يحضره الأمين العام لحزب الله، وهو أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في المسائل المراد مناقشتها. ولم يحضر قبل ذلك أيا من جلسات الحوار بعد أن استؤنف في عام ٢٠٠٨. ومَثَله رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الله محمد رعد. وكان رئيس الوزراء السابق سعد الحريري غائبا أيضا، ومثله رئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة، الذي يشارك أيضا في الحوار الوطني بصفته الشخصية. ورفض زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع المشاركة. وفي ختام جلسة ١١ حزيران/يونيه، أُصدر إعلان يسجل اتفاق المشاركين على ١٧ نقطة، بما في ذلك الالتزام بتعزيز الهدوء على المستويات الأمنية والسياسية والإعلامية؛ وتجنب العنف واللجوء إلى السلاح؛ وتقديم الدعم إلى الجيش اللبناني؛ وجعل لبنان محايدة في ما يتعلق بالنزاعات الإقليمية والدولية وتجنب الأثر السلبي للأزمات الإقليمية؛ ما عدا في المسائل التي يوجد عليها توافق عربي أو دولي للآراء أو التي تتعلق بالقضية الفلسطينية؛ والالتزام بالقرارات الدولية.

٣٧ - ومنذ ١١ حزيران/يونيه، انعقد الحوار الوطني ثلاث مرات، في ٢٥ حزيران/يونيه، و ١٦ آب/أغسطس و ٢٠ أيلول/سبتمبر. وتقرر في جلسة ٢٥ حزيران/يونيه أنه يجب أن يعرض الرئيس سليمان رؤيته في ما يتعلق باستراتيجية وطنية للدفاع، بما في ذلك مسألة الأسلحة، كأساس للنقاش. وأكد المشاركون من جديد التزامهم بإعلان بعبدا المشترك الصادر في ١١ حزيران/يونيه. وطلبوا أيضا إلى الحكومة أن تضع آليات لتنفيذ القرارات السابقة للحوار الوطني في ما يتعلق بالفلسطينيين، بطرق منها معالجة حالتهم الاجتماعية والإنسانية ومسألة الأسلحة الفلسطينية خارج المخيمات. وفي ١٦ آب/أغسطس، وبعد قدر كبير من الشك إزاء مشاركة المعارضة، التي أصرت على مناقشة موضوع أسلحة حزب الله، استأنف الحوار الوطني المحادثات واتفق على إرجاء المناقشات بشأن الاستراتيجية الوطنية للدفاع إلى حين حضور جميع الأعضاء؛ وفرض الأمن، من خلال جميع الوسائل المشروعة،

في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك إنشاء لجنة مؤلفة من أعضاء في الحوار الوطني لإيجاد حل سلمي لقضية عمليات الاختطاف في البلد.

٣٨ - وفي الجلسة الأخيرة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس سليمان ورقة موجزة عرض فيها رؤيته لاستراتيجية وطنية شاملة للدفاع. ولئن لم يناقش المشاركون فحوى الورقة، فقد اتفقوا في بيان مشترك على اعتبار رؤية الرئيس ''نقطة انطلاق للنقاش الهادف إلى الاتفاق على استراتيجية وطنية للدفاع تعالج مسألة الأسلحة''، وأكدوا أيضا على ''ضرورة الحفاظ على دينامية الحوار''. ومن المقرر إجراء الجلسة المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٩ - وأظهرت مرة أخرى المداولات التي جرت في إطار الحوار الوطني، منذ أن استؤنف في حزيران/يونيه، المواقف المتباينة للغاية بين المعسكرين الرئيسيين، ولا سيما في ما يتعلق بأسلحة حزب الله. وفي غضون ذلك، أعرب المشاركون سويا عن التزامهم بالسلام الداخلي وحماية البلد من الانعكاسات المحتملة للأزمة في الجمهورية العربية السورية.

٤٠ - وفي ما يتعلق بحالة الفلسطينيين في لبنان، كررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التأكيد لي وللسلطات اللبنانية على موقفها الثابت بأن على جميع الفلسطينيين في لبنان احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي، والتقيد بمقتضيات القانون اللبناني والاشتراطات الأمنية في البلد.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أثارت سلسلة من الحوادث في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين القلق. ففي ١٧ أيار/مايو، قام الجيش اللبناني بإلقاء القبض على سائق مركبة مشتبه في نقلها لأسلحة خارج مخيم عين الحلوة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، ازدادت حدة التوتر في مخيم نهر البارد بعد قيام الجيش اللبناني بإلقاء القبض على شابين فلسطينيين. وقام السكان في ما بعد برشق الجنود بالحجارة، ورد الجنود بإطلاق النار، مما أسفر عن قتل فلسطيني واحد. وأسفرت المصادمات التي تلت ذلك في مخيمي نهر البارد وعين الحلوة في ١٨ حزيران/يونيه عن مقتل شخصين. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب عدد كبير من سكان المخيمين ومن أفراد الجيش اللبناني بجروح. وأطلقت تلك الأحداث شرارة مظاهرات اندلعت في مخيمات أخرى في لبنان. وقد أبرزت تلك الأحداث الحاجة المحددة لمعالجة المسائل المتعلقة بالوصول إلى تلك الأماكن مع مواصلة مراعاة الشواغل الأمنية الأوسع نطاقا. وفي تموز/يوليه، اتخذت خطوات لتخفيف القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى مخيم نهر البارد منذ القتال الذي وقع هناك في عام ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، استأنف الجيش اللبناني مهامه داخل المخيم وحوله. والتقى رئيس الوزراء ميقاتي بممثلين فلسطينيين وعين

خلدون الشريف رئيسا جديدا للجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني من أجل تعزيز تبادل الآراء بين اللبنانيين والفلسطينيين بخصوص الأحوال المعيشية الخاصة باللاجئين.

٤٢ - وفي ما عدا الحوادث المذكورة أعلاه، وقعت في بعض الأحيان أحداث أمنية ومصادمات بين الفصائل شملت استخدام الأسلحة في مخيم عين الحلوة، وأدت إلى حدوث إصابات، ولكنها لم تسفر عن وفيات. ومع أن السلطات اللبنانية ترى أن التعاون مع السلطات الأمنية في المخيم مُرض، فإن خطر نشوب أعمال عنف داخلية قد تنتقل إلى المناطق المجاورة لا يزال قائما في عدد من المخيمات، لأن البعض منها لا يزال يوفر ملاذا آمنا لأولئك الذين يسعون إلى الهروب من سلطة الدولة. وليس للسلطات اللبنانية وجود دائم داخل هذه المخيمات، باستثناء مخيم نهر البارد، بالرغم من أن اتفاق القاهرة المبرم في عام ١٩٦٩ – الذي سمح بوجود قوات فلسطينية مسلحة في مخيمات اللاجئين – كان قد ألغاه البرلمان اللبناني في عام ١٩٨٧.

٤٣ - وظلت الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان عسيرة وهشة. وفي هذا الصدد، قدم رئيس الوزراء ميقاتي لي مرة أخرى تعهدا بعزم حكومته بذل قصارى جهدها لتحسين ظروفهم المعيشية. وواصلت الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، ولا سيما عن طريق تيسير إمكانية وصولهم إلى سوق العمل الرسمية من خلال تنفيذ التشريعات التي لم يبدأ نفاذها بعد دون المساس بالتسوية النهائية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة، ومع الأخذ في الاعتبار الآثار الضارة للظروف المعيشية المزرية على الحالة الأمنية بوجه أعم. وتواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من جانبها، العمل باطراد لإعادة بناء مخيم نهر البارد. وقد تم الانتهاء من إعادة بناء ربع المخيم تقريبا وخصص تمويل إضافي لإكمال ما يقرب من نصف العمل الإجمالي. ويتوقف إحراز المزيد من التقدم على دعم الجهات المانحة. وفي الوقت نفسه، يحتاج اللاجئون المشردون للدعم المتواصل خاصة في شكل إعانات خاصة بالإيجار.

٤٤ - ولا يزال وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات يمثل تحديا لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. فبالرغم من القرار الذي اتخذه الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، والذي جرى التأكيد عليه في الاجتماعات اللاحقة للحوار الوطني، لم يحرز أي تقدم في ما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح – الانتفاضة في البلد. وتوجد جميع هذه القواعد باستثناء واحدة على امتداد الحدود بين سوريا ولبنان. ولا يزال وجودها يقوض سيادة لبنان وسلطته الحكومية،

كما أنه يشكل تحديا أيضا أمام تحقيق السيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد دأبتُ على دعوة السلطات اللبنانية إلى تفكيك هذه القواعد وكذلك على دعوة حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع تلك الجهود. وخلال شهر أيار/مايو، قام أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، بزيارة لبنان لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦ والتقى بعدد من القادة السياسيين، معظمهم من ائتلاف ٨ آذار/مارس. وأكد السيد جبريل، خلال زيارته، أن جماعته لن تسلّم سلاحها وأن نزع سلاح الفصائل الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين في لبنان لا يمكن تصوره إلا بعد تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي وضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

ثالثا – ملاحظات

٤٥ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لم يُحرز المزيد من التقدم الملموس نحو تنفيذ بقية أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وفي الوقت نفسه، واجه استقرار لبنان وسيادته تحديات هائلة. وظل البلد يتأثر بتداعيات النزاع السوري مما أوجد حالة استقطاب في الآراء وأدى إلى تنامي التوترات. وبسبب تدهور الأوضاع في الجمهورية العربية السورية، في المقام الأول، شهد لبنان اشتباكات عبر الحدود وعمليات قصف؛ وعمليات تهريب للأسلحة؛ وتوافد عليه الآلاف من اللاجئين؛ كما شهد اشتباكات مُهلكة بين أفراد من الطائفتين العلوية والسنية؛ وشهد محاولات اغتيال بدوافع سياسية، أدت إلى زعزعة استقرار البلد. وأنا أشعر بقلق عميق بسبب تأثير الأزمة السورية على لبنان. ورغم الضغوط الداخلية والخارجية، نجح كل من الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي في الاستمساك بسياسة عدم التدخل في الأزمة السورية. وأنا أهنئهما على جهودهما وأحثهما على مواصلة انتهاج هذه السياسة. كما أثني عليهما على التعاون مع جميع الأطراف للحفاظ على أمن واستقرار لبنان في ظل هذه الظروف الصعبة. إلا أنني أشعر بقلق متزايد من أن تنامي عدد التقارير التي تفيد بقيام حزب الله بأنشطة في سوريا، وهو عضو في الائتلاف الحاكم، قد يقوّض هذه السياسة، وقد يقوض استقرار لبنان في نهاية المطاف.

٤٦ – ومع أني أدرك أن الأحكام المتبقية من القرار التي ينبغي تنفيذها هي أكثر الأحكام صعوبة وحساسية، وأن الوضع في المنطقة لم يكن مواتياً لإحراز المزيد من التقدم صوب تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، فإني أكرر القول بأنني مقتنع تماما بأن مصلحة لبنان واللبنانيين يخدمها على أفضل وجه إحراز تقدم نحو التنفيذ التام للقرار من أجل تحقيق الاستقرار في البلد والمنطقة على المدى البعيد. ولا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود من أجل

تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تنفيذا تاما، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الأسلحة التي لا تقع تحت سيطرة الحكومة.

٤٧ - وأنا أُدين العدد المتزايد من الحوادث التي أدت إلى مقتل مدنيين أو إصابتهم أو تعريضهم للخطر والتي وقعت في الجانب اللبناني من الحدود مع الجمهورية العربية السورية بسبب تصرفات سلطات الجمهورية العربية السورية. ويساورني القلق أيضا من الأنباء المتفرقة عن وقوع اشتباكات بين عناصر مسلّحة من المعارضة السورية والجيش اللبناني في المناطق الحدودية. وأنا أدعو جميع الأطراف، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى وقف جميع هذه الأعمال وإلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه طبقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٨ - ولقد حذّرتُ مرارا وتكرارا من أن اتساع نطاق انتشار الأسلحة التي تخرج عن سيطرة الدولة إلى جانب استمرار وجود ميليشيات لديها كميات ضخمة من الأسلحة، أمر ينذر بالخطر على أمن المواطنين اللبنانيين، كما برهن على ذلك للأسف الحادث الخطير الذي وقع يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر. فوجود جماعات مسلحة تتحدى سيطرة الدولة يتنافى مع هدف تعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي، ومع حماية نظام لبنان التعددي الفريد، وحقوق المواطنين اللبنانيين. وإنني أدين حيازة الأسلحة غير المشروعة واستخدامها حيثما كان في لبنان، ولا سيما في المناطق السكنية. ولهذا السبب، أناشد مجددا جميع الأطراف والدول، أن توقف فورا جميع الجهود الهادفة إلى الاحتفاظ بالأسلحة ونقلها وحيازتها وبناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة.

٤٩ - واحتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان لا يزال يمثل مشكلة تثير قلقا بالغا، حيث أنه يخلق جوا من التخويف في البلد ويشكّل تحديا رئيسيا أمام سلامة المدنيين اللبنانيين، وأمام انفراد الحكومة بحق الاستخدام الشرعي للقوة. وهو يضع لبنان أيضا في موقف بلد منتهك لالتزاماته بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويشكل تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة. وأحث حزب الله على عدم القيام بأي نشاط عسكري داخل أو خارج لبنان. ويشكل إطلاق حزب الله لطائرة بدون طيار باتجاه إسرائيل استفزازا متهورا قد يؤدي إلى تصعيد خطير يهدد استقرار لبنان. وإنني أدعو قادة حزب الله مرة أخرى إلى التخلي عن أسلحته وإلى قصر أنشطته على ما يقوم به أي حزب سياسي لبناني، تمشيا مع مقتضيات اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد أصبح هذا المطلب أكثر إلحاحا في ظل اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقرر أن تجري في ربيع سنة ٢٠١٣. وفي دولة ديمقراطية، يمثل احتفاظ حزب سياسي بميليشيا خاصة به خللاً جوهريا.

٥٠ - وبما أن لبنان يفتقر إلى إمكانات داخلية لصنع الأسلحة، أدعو الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله من الحصول على أسلحة ومن بناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة، الأمر الذي يشكل انتهاكا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٦). ونظرا إلى أن حزب الله يقيم علاقات وثيقة مع عدد من دول المنطقة، ولا سيما مع جمهورية إيران الإسلامية، فأنا أدعو هذه الدول إلى تشجيع تحول هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي بحت وعلى نزع سلاحها، تمشيا مع مقتضيات اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبما يخدم مصلحة لبنان والسلام والاستقرار الإقليميين على أفضل وجه.

٥١ - وأنا مقتنع تماما بأن أفضل طريقة لنزع سلاح الجماعات المسلحة في لبنان، ولا سيما حزب الله، يجب أن تتم في إطار عملية سياسية بقيادة لبنانية تكون شاملة لجميع الأحزاب السياسية، ولكن لا يمكن أن تحرز هذه العملية تقدّما كافيا إلا إذا كفت الأطراف الخارجية عن دعمها العسكري لحزب الله، وقبلت هذه الجماعة، بدورها، مناقشة مسألة ترسانتها بحسن نية. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ الرئيس سليمان على استئناف عقد جلسات الحوار الوطني. وأثني أيضا على الزعماء اللبنانيين من مختلف الانتماءات على التزامهم بإعلان بعبدا الصادر في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونظرا لتباين آرائهم بشأن الأزمة السورية، فإن من المهم حقا أن القادة اللبنانيين تعهدوا بعدم السماح باستخدام لبنان كمنطقة عازلة أو قاعدة أو ممر لعبور الأسلحة والأفراد المسلّحين إلى الجمهورية العربية السورية. وهو إنجاز مهم، ينبغي لأعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى مساعدة حكومة لبنان على الإبقاء عليه.

٥٢ - وأثناء الجلسة الأخيرة لطاولة الحوار الوطني التي عقدت في ٢٠ أيلول/سبتمبر، عرض الرئيس سليمان تصوره لاستراتيجية دفاعية وطنية للبلد. ويسرُّني أنه قد أصبح لدى القادة اللبنانيين الآن أساس لبدء مناقشات جدية بشأن مسألة حاسمة بالنسبة لاستقرار لبنان ولتحقيق السلام داخله. ومن المهم إعطاء المزيد من الدفع لهذه العملية. ويجب القيام بخطوات ملموسة من أجل نزع سلاح الميليشيات وحلّها. وأحثُّ جميع القادة السياسيين على تجاوز المصالح الطائفية والفردية والعمل بصدق على النهوض بمستقبل الدولة ومصالحها. وبغض النظر عن التشكيلة الخاصة للحكومة، لا يمكن تعزيز سلطة الدولة اللبنانية إلا بإحراز تقدم على مستوى مسألة الأسلحة الخارجة عن سيطرتها. ويجب أن تفضي هذه العملية في نهاية المطاف إلى استئصال وجود أسلحة بدون موافقة حكومة لبنان وإلى عدم وجود سلطة غير سلطة حكومة لبنان طبقاً لاتفاق الطائف وقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويشكل نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها عنصرا ضروريا لمواصلة ترسيخ مكانة لبنان

بوصفه دولة ديمقراطية ذات سيادة. ولذا فإنني أدعو الرئيس سليمان إلى كفالة أن يتخذ الحوار الوطني قرارات قابلة للتنفيذ في هذا الشأن دون تأخير.

٥٣ - وأنا أشجع أيضا الرئيس سليمان وحكومة رئيس الوزراء ميقاتي على تنفيذ القرارات التي اتخذت سابقاً في إطار الحوار الوطني، مثل تفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية، التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، والموجودة خارج مخيمات اللاجئين. وقد سرَّني تجديد الالتزام المعرَب عنه خلال الحوار الوطني بتنفيذ هذا القرار. فهذه القواعد التي يوجد معظمها على جانبي الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، تقوّض السيادة اللبنانية وتشكل تحديا أمام قدرة البلد على التحكم في حدوده البرية. وأنا إذ أدرك أن الميليشيات التابعة لهاتين الجماعتين تقيم صلات وثيقة فيما بينها في المنطقة، أتوقع من حكومة الجمهورية العربية السورية أن تتصرف بشكل بنّاء في هذه العملية.

٥٤ - وأشعر بقلق بالغ بسبب حالة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات في لبنان، وآمل أن تشهد الفترة المقبلة حوارا أكثر تركيزا على المسائل الجوهرية بين الجانبين اللبناني والفلسطيني وأن يُحرز تقدم في تحسين الظروف المعيشية المستحكمة البؤس للاجئين، بما في ذلك من خلال تنفيذ التشريعات المعلقة تيسيرا لحصولهم على فرص عمل. ولن يُضرّ هذا التقدم بالتوصل في نهاية المطاف إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل في المنطقة. وأحث الجهات المانحة على تقديم الدعم للأونروا وللأنشطة الحيوية التي تقوم بها لتوفير خدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٥٥ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم في ترسيم وتعليم الحدود مع الجمهورية العربية السورية. فعدم إحراز تقدم في هذه المسألة له تأثير كبير على تعزيز مراقبة الحدود. وبما أن المسؤولين السوريين يشتكون من تهريب الأسلحة من لبنان إلى قوى المعارضة السورية، آمل أن يشاطرني المسؤولون السوريون الشعور بضرورة ترسيم الحدود على وجه السرعة.

٥٦ - وأشدد مجددا على أهمية إسراع حكومة لبنان باعتماد استراتيجية شاملة لإدارة الحدود. فذلك سيتيح تحسين مراقبة حدود لبنان الدولية، ومنع عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة في كلا الاتجاهين. وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحا في سياق الأحداث التي تجري في الجمهورية العربية السورية المجاورة، وسيساعد على تفادي التداعيات السلبية المحتملة.

٥٧ - وأُعرب عن استيائي للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق، وأن تتوقف طائراتها

عن التحليق في الأجواء اللبنانية، الأمر الذي يقوض مصداقية أجهزة الأمن اللبنانية ويثير القلق في صفوف المدنيين. وتزيد هذه الاختراقات الجوية كثيرا من احتمال وقوع تداعيات غير مقصودة في هذه المنطقة التي تغلي بالتوتر فعلا.

٥٨ - ولا زال تكرار الحوادث الأمنية في مختلف أنحاء لبنان، والتي أدى بعضها إلى حدوث وفيات وإصابات، مثار قلق شديد. وهي تسلط الضوء على هشاشة الحالة الداخلية وحاجة الجيش اللبناني إلى مواصلة توخي اليقظة لمنع الاستخدام غير المشروع للأسلحة في البلد وفرض القانون والنظام. وإني أرحب بالتصريحات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس سليمان، معربا فيها عن استيائه من انتشار الأسلحة في البلد واستخدامها في الداخل. وأثني أيضا على الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي، التي كان أداؤها قويا في التصدي لعدة تحديات أمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إلقاء القبض على الوزير السابق سماحة. وفي هذا السياق، فإنني أدعو السلطات اللبنانية إلى إتمام التحقيق والإجراءات القانونية الواجبة بطريقة عادلة وشفافة من أجل تقديم جميع أولئك المتورطين في هذه القضية إلى العدالة.

٥٩ - وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تساعد على تجهيز وتدريب الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة هذا الدعم الذي تشتد الحاجة إليه. فهذا الدعم لا غنى عنه لتمكين حكومة لبنان من تحمل مسؤولياتها على نحو فعّال بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإنني على استعداد لتقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، للجهود الرامية إلى المضي قدما بمبادرة حكومة لبنان لتعزيز قدرة الجيش اللبناني.

٦٠ - والتحديات المتعددة التي يواجهها لبنان في الوقت الحاضر، والناتجة إلى حد كبير عن الأزمة السورية، هي تحديات حقيقية. وبالنظر إلى التنوع الاستثنائي الذي يميز المجتمع اللبناني، من الضروري أن تسود روح التعاون واحترام مبدأي التعايش والأمن في لبنان، ويجب كذلك أن يسود السلام الداخلي الخالي من أي تخويف من جانب الجماعات المسلحة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف. وفي هذا السياق، أشعر بالتفاؤل لاستجابة الزعماء اللبنانيين من كل الأطياف السياسية لرسالة البابا بنيديكت السادس عشر خلال الزيارة التي قام بها إلى لبنان في أيلول/سبتمبر والتي شجعت على توفير جو من الهدوء والتسامح فيما بين جميع شرائح المجتمع.

٦١ - ومن الضروري عدم ترك لبنان ينجر إلى اضطراب إقليمي. فلا يجب أن يستخدم لبنان مرة أخرى كمعترك لأطراف تسعى إلى خدمة مصالحها الخاصة على حساب البلد أو إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وإني أؤمن بأن البلد قادر على الخروج من هذه الفترة الحرجة بأمان إذا أظهر القادة قدرا من الوحدة والمسؤولية. وسيتطلب هذا الأمر أيضا من

المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لحماية لبنان من الأذى في هذا الوقت العصيب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا ينتقص هذا الأمر من التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان، التي ما برحت تشكل الوسيلة المثلى لضمان ازدهار لبنان واستقراره على المدى الطويل كدولة ديمقراطية.

٦٢ - وما زلتُ ملتزما التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل إحلال السلام والأمن في فترة تشهد صعوبات وتحديات كبيرة بصفة خاصة في لبنان. ولذلك، أدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى الالتزام الكامل بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان.